الامم المتحدة – المركز المعني
بتنسيق شؤون النظم الغذائية

جلسات الحوار الإقليمية مع المنظمين الوطنيين

2022

الجلسات التي عقدت أيام السابع والثامن والحادي
والعشرين من يوليو (تموز) عام 2022

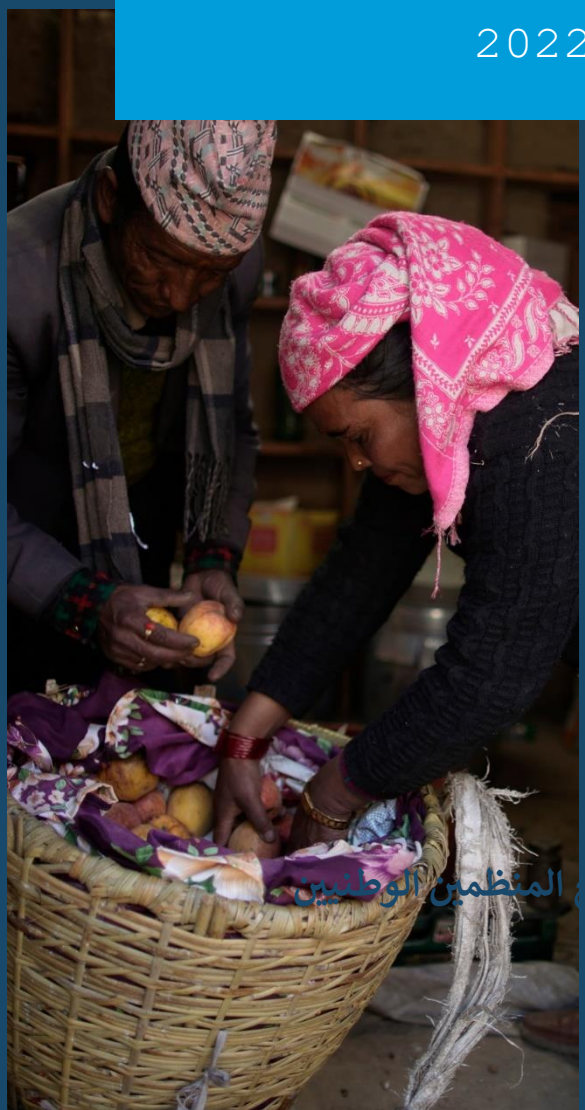

الأمم المتحدة
المركز المعني بتنسيق
شؤون النظم الغذائية

الجلسات التي عُقدِت أيام السابع والثامن والحادي والعشرين من يوليو (تموز) عام 2022

الملخص التنفيذي

استشهد ستون فريقًا من المنظمين، طوال **جلسات الحوار الإقليمية** الخمسة التي جمعت المنظمين الوطنيين من البلدان المعنية (National Convenors) والمركز المعني بتنسيق شؤون النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة (UN Food Systems Coordination Hub) ومجموعة العمل التابعة للأمين العام للأمم المتحدة والمعنية بشؤون الإغاثة من الأزمات العالمية (GCRG)، والتي عُقِدت في شهر يوليو (تموز) عام 2022 (يُرجى الاطلاع على القسم الأول في هذا الشأن)، بالأزمات (ومنها تفشي وباء فيروس كورونا المستجد وتغير المناخ والصراعات) التي تؤثر في النظم الغذائية في البلدان المعنية وتشتد معها العقبات التي تعترض سبل منتجي الأغذية، لا سيما أصحاب المشروعات الصغيرة منهم، والناس الأشد فقرًا مِمَّن يتعذَّر عليهم تحصيل ما يكفيهم من الأطعمة المغذية (يُرجى الاطلاع على القسم الثاني في هذا الشأن).

وتُعرَّف الأزمة العالمية بأنها **سلسلة متتالية من الأزمات الخارجية** التي تؤثر في نفقات المعيشة لدى الناس، لا سيما غير القادرين منهم، بما تجلبه عليهم من مصاعب بعينها. وتُفاقِم هذه الأزمة من حدة العقبات التي تعترض سبل صغار منتجي الأغذية (لا سيما من ناحية تحصيل الأسمدة وزيادة نفقات النقل)، وتُقوِّض استمرارية كثير من المشروعات الصغرى والمتوسطة، لا سيما في الأرياف، وتحمل العائلات على اتباع الطرق غير المستحبة للتكيف مع الأوضاع القائمة، والتي تعرض النساء وصغار الأطفال من الفئات المحرومة وغيرهم من المستضعفين من أبناء المجتمع للأخطار من ناحية تغذيتهم وصحتهم وسلامتهم. بل تزداد، في بعض الأحوال، أعداد أولئك الذي يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية التي تحفظ عليهم أرواحهم، لا سيما في المجتمعات المتضررة من أحوال المناخ القاسية، ومنها الجفاف.

وقد تناول المنظمون الوطنيون بالبيان الطرق التي يُجرَى بها تكييف مسارات إحداث التحول في النظم الغذائية في بلدانهم، والتي وُضِعت قبل عقد مؤتمر القمة المعنية بشؤون النظم الغذائية لدى الأمم المتحدة لعام 2021، بقصد استيعاب تلك الأزمات التي تتابعت بعد ذلك. وفي القسم الثالث بيان **الطرق التي يواصل المنظمون الوطنيون بها العمل في سبيل إحداث التحول في النظم الغذائية**. وربما استطعنا تصنيف مقارباتهم في هذا الشأن إلى ثلاث فئات عامة على النحو التالي: الفئة الأولى، فتشمل مقاربات المنظمين الوطنيين من البلدان التي ما زالت مسارات العمل فيها تُقدِّم إرشادات إستراتيجية قَيِّمة بشأن إحداث التحول في النظم الغذائية. وأما الفئة الثانية، فتضم مقاربات المنظمين الوطنيين من البلدان التي حدث فيها تباطؤ قصير الأمد من ناحية تنفيذ مسارات العمل لإحداث هذا التحول بسبب الحاجة الماسة إلى الإغاثة من الأزمات فيها. وأخيرا الفئة الأخيرة، فتشمل مقاربات المنظمين الوطنيين من البلدان التي أدت الحاجة الماسة إلى الإغاثة من الأزمات فيها إلى تأجيل مساعي إحداث هذا التحول على الأمد البعيد. غير أن المنظمين الوطنيين في هذه الفئات الثلاثة يُجمعِون على أن النجاح في تنفيذ هذا التحول أمر لا غنى عنه في إنجاز هذه النظم الغذائية مستقبلاً.

وقد تبادل المنظمون الوطنيون ، كل مع نظرائه، الأفكار بشأن كيفية **تصدي الحكومات لأزمات النظم الغذائية بدعمها إنتاج الأطعمة المغذية وإتاحتها (يُرجى الاطلاع على القسم الرابع في هذا الشأن)**. وشدَّد كثير منهم على الحاجة إلى إحداث التحول في النظم الغذائية على الأمد البعيد ليتحقق فيها ركنا المساواة وتحصيل الأطعمة المغذية التي يُجرَى إنتاجها بوسائل تتسم بالاستدامة. وقد أدلى المنظمون الوطنيون ، في هذه الجلسات الخمسة، رواياتهم بشأن تجاربهم المباشرة في هذا الشأن، والتي ترددت فيها أصداء الملاحظات والتوصيات التي طُرِحت ضمن مسار الشؤون الغذائية لدى مجموعة العمل التابعة للأمين العام للأمم المتحدة والمعنية بشؤون الإغاثة من الأزمات العالمية (GCRG). وشدَّد جميع المشاركين على ضرورة الحد من الاعتماد على الواردات وزيادة الإنتاج المحلي والمستديم للأطعمة المغذية. وعنى بعضهم بذلك ضرورة الحث على استهلاك الأصناف المحلية وتلك التي لم تعهدها بلادهم وتكييف سلاسل اكتساب القِيَم مع هذا الواقع المستجد. ومن ذلك ما تُولِيه الحكومات من اهتمام خاص بدعم منتجي الأغذية وحمايتهم، لا سيما أصحاب المشروعات الصغيرة منهم، وذلك بقصد تذليل العقبات التي تعترض سبلهم بما يحفظ عليهم قدرتهم على الإنتاج ويفتح لهم سبل كسب العيش. وتوافق المشاركون على ضرورة مساعدة المنتجين على التوصل إلى طرق أشد جدوى لاستخدام المستلزمات الزراعية الباهظة والنادرة (ومنها المياه اللازمة للري والأسمدة اللازمة لتخصيب التربة) أو العثور على بدائل عنها (ومنها الأسمدة العضوية).

أما القسم الخامس، فيُركِّز على كيفية **تصدي الحكومات للعقبات التي تعترض سبل النظم الغذائية عن طريق التكفل بتمكين المحرومين من تحصيل الأطعمة التي يحتاجون إليها** بما يُمكِّنهم من التمتع بسلامة التغذية والصحة. وفي ذلك تجسيد للتركيز الذي يُولِيه مسار الشؤون الغذائية لدى مجموعة العمل التابعة للأمين العام للأمم المتحدة والمعنية بشؤون الإغاثة من الأزمات العالمية (GCRG) للحاجات الغذائية الدقيقة لدى النساء وصغار الأطفال وكبار السن وذوي الحاجات الخاصة واللاجئين وغيرهم مِمَّن يعانون من المواقف الدقيقة. وقد أبدى المنظمون الوطنيون تقديرهم البالغ بشأن تلك المعلومات التي تُعِين على تعريف الفئات الأشد

استضعافًا في المجتمعات وتحديد مواضعهم وأوجه الضعف لديهم وطرائق تبدل هذه الأوجه بمرور الزمن. *ولا سبيل إلى الاستغناء* عن هذه المعلومات في المساعدة على تكييف خطط الضمانات الاجتماعية والمبادرات المعنية بالتصدي للفقر، ومنها شبكات السلامة المجتمعية. وتعمل الحكومات والجهات المعنية، في كثير من البلاد، استكمالاً على سبل الدعم التي قُدِّمت إلى الناس في خضم تفشي وباء فيروس كورونا المستجد والمساعي التي بُذِلت للإغاثة منه. وقد حظيت بقدر كبير من التركيز مسألة التصدي للأعباء التي تُثقِل كواهل المستضعفين في خضم زيادة نفقات المعيشة والطرق التي يلتجئون إليها للتكيف مع هذه الأعباء بالحد من مقادير الأطعمة المغذية التي يتناولونها. وكان من بين الإجراءات المطروحة في هذا الصدد بذل المساعي في سبيل خفض نفقات الأطعمة المغذية الأساسية والتي لا غنى عنها لضمان تمتع أولئك الأشد استضعافًا بالصحة والسلامة.

ثم وَجَّه المنظمون الوطنيون أنظارهم إلى البحث في السبل المُثلى **لضمان إحكام التنسيق والتمويل في المساعي المبذولة للإغاثة من تبديات الأزمة العالمية على أصعدة البلاد المعنية** (يُرجى الاطلاع على القسم السادس في هذا الشأن). ويرى المنظمون الوطنيون أن التنسيق، داخل كل بلد من هذه البلاد، بين مختلف المجالات والجهات المعنية وتضافر الإجراءات ومواصلة التشاور بين مختلف الجهات المعنية بها، مسائل أساسية ولا بد من الاهتمام بها على نحو مستمر. وقد أبدوا تقديرهم البالغ للاستعانة بالمنابر المشتركة بين الجهات المعنية على تعددها، والقائمة في الوقت الراهن، وإتاحتها وتعزيز التنوع في التفاعل الحاصل فيها، وذلك بالاستعانة بمنتجي الأغذية من أصحاب المشروعات الصغيرة وجهات التجهيز وأبناء الشعوب الأصيلة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والنساء والشباب. ورأى المشاركون أن لعلاقات العمل الجادة والمجدية مع الشركاء على الصعيد الدولي، لا سيما تلك الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، أهميتها البالغة في هذا الشأن، وضرورة إعطاء الأولوية لجمع بعض الأموال الضئيلة في غالب الأحوال من المساعدات المالية بقصد المحافظة على استمرار تكييف مسارات العمل وفق الأوضاع القائمة. وأعرب المشاركون في هذه الجلسات عن أملهم في أن تُسفِر الروابط التي تجمعهم بالتحالفات الحاضرة في القمة عن التزامات بعيدة الأمد بشأن العمل المشترك والموارد في هذا الصدد.

أما تقييم **الخصوصيات الإقليمية** (وبيانها وارد في القسم السابع) فيكشف عن الشواغل التي تساور المنظمين الوطنيين بشأن المصاعب، التي أتى بها شح المياه بسبب تغير المناخ، فضلاً عن آثار الصراعات الدامية في إنفاذ مسارات العمل في الأنظمة الغذائية في بعض البلاد في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا. وقد حُدِّدت فيه، كذلك، محاسن إنشاء الاحتياطيات الغذائية، والحد من تلف المحاصيل، والاستثمار في البنية التحتية لتعزيز معدلات الإنتاج. وأولى المنظمون الوطنيون من أوروبا وآسيا الوسطى الأهمية، في هذا الصدد، لزيادة الإنتاج المحلي، وتمكين الفقراء من تلبية حاجاتهم، والتغلب على المواقف العصيبة التي تقتضي المفاضلة بين مختلف الأمور. أما المنظمون الوطنيون من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيتولون تنسيق المساعي بينهم لتعزيز سبل كسب العيش لدى المستضعفين، ومنهم المنتجون من أصحاب المشروعات الصغيرة؛ وإن كانت هذه المساعي عرضة للإهمال عند تغير الحكومات. وأما المنظمون الوطنيون من إفريقيا فينصب اهتمامهم بوجه خاص على آثار تغير المناخ والوقائع غير المعهودة والحاجة الماسة إلى تعزيز قدرة النظم لديها على مواجهة ذلك كله، ومنها أنظمة الإنذار المبكر في هذا الصدد.

وأما **مجالات الاهتمام المستجدة** (وبيانها وارد في القسم الثامن) فتتضمن: (أ). استشراف الأزمات والاستعداد لها؛ (ب). وتنظيم المساعي بقصد الحد من الالتباس في الأسواق وتحقيق الاستقرار في الأسعار؛ (ج). وتوجيه الاهتمام إلى المستضعفين بما يحول دون انزلاقهم في هوة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛ (د). وتعزيز الموارد اللازمة لتقديم المساعدات الإنسانية الغذائية؛ (هـ). مراجعة منهجية لمسارات تقييم احتياجات التكيُّف؛ (و). وتوجيه الاهتمام إلى التضامن بين البلاد المعنية.

ويلي ذلك القسم التاسع الذي يكشف عن **تطلع المنظمين الوطنيين إلى عقد المزيد من جلسات الحوار مستقبلاً**؛ إذ يودون تعزيز التفاعل فيما بينهم، فضلاً عن التفاعل مع المركز والائتلافات المعنية، ويسعون كذلك إلى تحصيل المعلومات بشأن المواضع التي ستستشرفها الحكومات في التقارير التي ستُقدَّم في مؤتمر التقييم المزمع عقده عام 2023 بشأن إحداث التحول في النظم الغذائية في البلاد المعنية (2023 National Food Systems Transformation Stocktaking Moment).

وختامًا، يعرض القسم العاشر **النقاط الختامية** التي تُشدِّد على أهمية هذه الجلسات والآراء بشأن النتائج القيِّمة التي خلصت إليها، وفق ما يراه كل من مدير المركز ومجموعة العمل التابعة للأمين العام للأمم المتحدة والمعنية بشؤون الإغاثة من الأزمات العالمية (GCRG). ومن المزمع عقد مزيد من جلسات الحوار هذه في الأشهر المقبلة.

القسم الأول: سياق الجلسات

في القمة المعنية بشؤون النظم الغذائية لدى الأمم المتحدة (UN Food Systems Summit)، التي عُقِدت في سبتمبر (أيلول) عام 2021، أدلى المشاركون من 163 بلدًا من البلدان الأعضاء، إجمالاً، ومنهم 77 رئيس دولة ورئيس حكومة، ببياناتهم التي تناولوا فيها أهمية النظم الغذائية في إحراز التقدم في خطة العمل لعام 2030 (2030 Agenda) على الصعيد العالمي وعلى صعيد كل بلد من البلدان المعنية. وقد عين 148 بلدًا من هذه البلدان منظمين وطنيين يتولون إدارة الحوارات على صعيد كل بلد منها، وقدم 117 بلدًا حتى الآن مسارات عمل وطنية لإحداث التحول في النظم الغذائية؛ وهي المسارات التي تُشكِّل القاعدة الأساس في سبيل تحقيق خطة العمل لعام 2030، كل بلد على صعيده، لا سيما السياقات القُطْرية التي تشمل عددًا من الجهات المعنية في كل بلد منها.

وفي منتصف شهر مارس (آذار) من العام الجاري، وفي أعقاب اندلاع الحرب في أوكرانيا، استحدث الأمين العام للأمم المتحدة مجموعة العمل التابعة للأمين العام للأمم المتحدة والمعنية بشؤون الإغاثة من الأزمات العالمية (GCRG) لتُعنَى بإنذار البلدان المعرضة لخطر الصدمات التي قد تلحق بالنظم لديها، فضلاً عن إنذار الشعوب والمناطق التي قد تتضرر بسبب التفاعل بين هذه الصدمات. وقد صدر بيان الإحاطة الأول من هذه المجموعة (GCRG's First Brief) يوم 13 أبريل (نيسان) من العام الجاري، وعُرِضت فيه الآثار التي جاءت بها الحرب في أوكرانيا على الصعيد العالمي من ناحية النظم الغذائية ونظم الطاقة والتمويل. ثم صدر بيان الإحاطة الثاني من المجموعة ذاتها (GCRG's Second Brief) يوم 8 يونيو (حزيران) من العام الجاري، وكان محوره الأساسي أزمات الأمن الغذائي والأسمدة. وأخيرًا، صدر في أغسطس (آب) من العام الجاري بيان الإحاطة الثالث من هذه المجموعة (GCRG's Third Brief)، وكان محوره الطاقة.

وما زال المنظمون الوطنيون وفرق العمل التابعة لهم، ومنذ عقد القمة المعنية بشؤون النظم الغذائية لدى الأمم المتحدة، في سبتمبر (أيلول) عام 2021، عاكفين على تطوير المسارات وتنفيذها، كل في بلده، معتمدين في ذلك على السياسات والإستراتيجيات المتبعة في الوقت الراهن بشأن تعزيز إحداث التحول في النظم الغذائية وفق أهداف التنمية المستدامة. وتعمل هذه الفرق المشاركة، في كثير من الأحوال، في مختلف المجالات، ويتفاعل أعضاؤها مع الجهات المعنية لديهم، كل على صعيده المحلي وعلى صعيد بلده بوجه عام وعلى الصعيد الإقليمي كذلك. ويتولى هؤلاء المنظمون الوطنيون ، في خضم أزمات النظم هذه، إعادة النظر في المسارات والسياسات والإستراتيجيات لديهم وتعديلها وفق مقتضى الأحوال، ومن ثم انتهاجها، ملتمسين – في الوقت ذاته – السبل التي من شأنها أن تُمكِّنهم من الاستمرار في الوفاء بما عليهم من التزامات من أجل تحقيق التنمية المستدامة والعمل في سبيل التصدي لتغير المناخ.

وفي شهر يوليو (تموز) من العام الجاري، عقد المركز المعني بتنسيق شؤون النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة، وبالتعاون مع اثنين من القادة المشاركين في إدارة مجموعة العمل التابعة للأمين العام للأمم المتحدة والمعنية بشؤون الإغاثة من الأزمات العالمية، خمس **جلسات حوار إقليمية للمنظمين الوطنيين من البلاد المعنية**. وقد عُقِدت هذه الجلسات لهؤلاء المنظمين الوطنيين بقصد بيان كيفية تعديل مسارات إحداث التحول في النظم الغذائية لدى تلك البلاد المعنية وتكييفها في خضم الأزمات المستمرة التي تلحق بالنظم الغذائية ونظم الطاقة والتمويل. ووُجِّهت الدعوة إلى المنظمين الوطنيين من البلاد المعنية وممثليهم للإدلاء بآرائهم بشأن تأثير هذه الأزمات الحاصلة في مسارات العمل في الأعمال الجاري تنفيذها لإحداث التحول المنشود في النظم الغذائية، فضلاً عن الإجراءات المتخذة للتخفيف من وطأة هذه الأزمات وتعزيز القدرة على التكيف معها وحماية الفئات الأشد تضررًا واستضعافًا.

وقد شارك عدد إجمالي قدره 59 بلدًا في هذه الجلسات التي استُهِلَّت بعرض تقديمي عن آثار ذلك؛ وقدَّمه السيد «ماكسيمو توريرو» (Maximo Torero)؛ وهو كبير الخبراء الاقتصاديين لدى منظمة الأغذية والزراعة (FAO) والرئيس المشارك لمسار العمل المعني بشؤون النظم الغذائية لدى مجموعة العمل التابعة للأمين العام للأمم المتحدة والمعنية بشؤون الإغاثة من الأزمات العالمية (GCRG). وقد بَيَّن، في هذا العرض التقديمي، الحالة الراهنة من ناحية الأمن الغذائي والتغذية في العالم؛ وهي الحالة التي يُرثى لها إذ إنها ليست على المسار الصحيح نحو تحقيق الأهداف المنشودة من ناحية التنمية المستدامة أو التغذية.

وفي المذكرة الواردة في الحاشية بيان النقاط الأساسية التي أدلى بها 60 فريقًا من فرق العمل من البلاد المعنية مِمَّن شاركوا في جلسات الحوار الإقليمية، فضلاً عن البيانات المكتوبة التي أسهم بها 17 فريقًا آخر.[1]

القسم الثاني: الأزمة العالمية؛ أو تعاقب الأزمات الخارجية

تناول قادة البلاد المشاركة في القمة المعنية بشؤون النظم الغذائية التي عُقِدت عام 2021 بالبيان كيفية تغير السياقات المراد إحداث التحول في النظم الغذائية في إطارها بسبب عدد من الأزمات **الخارجية** المتتالية، ومنها تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد،

[1] يُرجى مراجعة «الملحق الأول» للاطلاع على قوائم أسماء البلدان التي شاركت في جلسات الحوار الإقليمية هذه أو التي أسهمت ببيانات مكتوبة فيها.

والعواقب الوخيمة التي أتى بها تغير المناخ، فضلاً عن الكوارث الطبيعية، وتفشي الأمراض بين الحيوانات، واجتياح الآفات للمحاصيل الزراعية (ومنها الجراد). وانصب التركيز في الإستراتيجيات البعيدة الأمد، التي عرضها هؤلاء القادة، على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وإيلاء الأهمية لتعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود في خضم هذه الأزمات والاستدامة وتحقيق الإنصاف.

غير أن هذه الاضطرابات الحاصلة في النظم الغذائية ونظم الطاقة والتمويل قد استفحلت بسبب تزايد الصراعات الدامية واشتداد وطيسها، لا سيما الحرب التي ما زالت رحاها تدور في أوكرانيا.

وهو ما يحمل الملايين من الناس، في الوقت الراهن، على العيش بمعدلات دخل دون ما عهدوه، في خضم أزمة في نفقات المعيشة؛ وهي الأزمة الأشد منذ عقود. فصار منتجو الأغذية يعانون من اشتداد المصاعب في تحصيل الطاقة والأسمدة، فضلاً عن زيادة نفقات النقل. وتعطلت، كذلك، سلاسل التوريد، وصار الفقراء يتناولون أطعمة قليلة التغذية بسبب العقبات التي تعترض سبلهم إلى تحصيل الأطعمة المغذية التي صارت أثمانها باهظة على نحو غير معهود. وصارت البلاد الفقيرة، أيضًا، تحتمل المزيد من النفقات عند استيرادها السلع. وأما المناطق التي لحقتها أضرار بالغة بسبب الجفاف والصراعات، فقد زادت فيها أعداد أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الوخيم زيادة حادة.

بل ربما أفضت هذه الأزمة، في الأشهر المقبلة، إلى حدوث شح في محاصيل غذائية بعينها (لا سيما الأرز)؛ إذ يعجز المزارعون عن تحمل الزيادة المفرطة في نفقات الأسمدة اللازمة لإنتاجها.

كما ان قدرة الدول على التعامل مع الصدمات الخارجية قد تتأثر إذا كانت تعاني أيضًا من عدم الاستقرار الداخلي و / أو الصراعات.

وقد جاءت الإسهامات التي أدلى بها المنظمون الوطنيون ، في هذا الصدد، لتُؤكّد التوصيات المتدرجة مرحليًا ضمن مسار الشؤون الغذائية لدى مجموعة العمل التابعة للأمين العام للأمم المتحدة والمعنية بشؤون الإغاثة من الأزمات العالمية (GCRG Food Workstream). وقد استحسن المشاركون، بوجه عام، إيلاء الاهتمام – في كل بلد من البلاد المعنية – للتكفل بتمكين الناس جميعًا من تحصيل الأطعمة اللازمة لتغذية عائلاتهم تغذية سليمة.

القسم الثالث: الجمع بين إحداث التحول في النظم الغذائية والتصدي للأزمة

ما زالت البلاد المعنية تبذل مساعيها نحو إحراز المزيد من التقدم في سبيل إحداث التحول في النظم الغذائية، كل وفق مساره الذي وُضِع في القمة التي عُنِيت بوضعها لضمان استمرار إحداث هذا التحول في مختلف المناطق. وقد بَيَّن كثير من المنظمين الوطنيين كيفية استعانتهم بهذه المسارات بوصفها أسسًا يُستندَ إليها في وضع السياسات الإستراتيجية واعتماد خطط العمل في بلدانهم، ووضع المقترحات بشأن التمويل، واستحداث فرق العمل الوطنية في تلك البلاد. وأبقت كثير من البلدان على المنظمين الوطنيين منها في هذه الجلسات دون تغييرهم.

وتُصنَّف البلاد المعنية، بوجه عام، ضمن ثلاث فئات؛ وهي:

الفئة الأولى، وتضم تلك البلاد التي تشمل المسارات الوطنية الموضوعة لها بدقة إجراءات إحداث التحول في النظم الغذائية والتصدي للأزمات الراهنة، والتي قد تضع مزيدًا من الملاحق لهذه المسارات لتأكيد الإستراتيجيات والتدابير الجاري اتخاذها للتصدي للأزمات. وربما انصب اهتمام المنظمين الوطنيين من هذه البلاد بوجه خاص على وسائل التنفيذ عن طريق بيان الأولويات في طرق التصدي المُحدَّدة لديهم، فضلاً عن استحداث طرق لتعزيز القدرة على تكييف النظم الغذائية أو حشد التمويل اللازم من الاستثمارات العاجلة للتصدي لهذه الأزمات؛ بل وربما شملت هذه الفئة، كذلك، الائتلافات المشاركة في مؤتمرات القمة.

الفئة الثانية، وتضم تلك البلاد التي تأثر فيها تنفيذ مساراتها الوطنية بالأزمة تأثرًا على المدى القصير، ولكنها ما زالت عازمة وبقوة على إنفاذ إستراتيجية إحداث التحول على الأمد البعيد وفق ما هو وارد في مساراتها. ويُجرَى، في هذه البلاد، وفي غالب الأحوال، إعادة النظر في المسارات وتكييفها مع الأوضاع الراهنة عن طريق الحوارات الشاملة والمتعددة الجهات التي تعمل استكمالاً للإجراءات المعتمدة في القمة المعنية بشؤون النظم الغذائية.

الفئة الأخيرة، وتضم البلدان التي أدت فيها الحاجة الملحة للأزمة والجهود اللازمة للاستجابة للطوارئ إلى تباطؤ ملحوظ في الأنشطة المحددة في المسار بسبب إعادة توجيه أولويات الحكومة.

وقد ذهب المنظمون الوطنيون ، بوجه عام، طوال الجلسات، إلى أنه لا بد من متابعة التنفيذ الجاد لهذه المسارات الوطنية لإحداث التحول في النظم الغذائية؛ لما في ذلك من تصدٍ للأسباب الجذرية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وتفشي سوء التغذية بين الناس.

وطلب المنظمون الوطنيون المساعدات الفنية اللازمة لتمكينهم من تنفيذ مراحل هذا التحول وفق المسارات الموضوعة لبلادهم، ومنها تلك المساعدات التي تُقدِّمها فرق العمل القُطْرِية التابعة للأمم المتحدة وكذلك الشركاء على الصعيدين الإقليمي والدولي.

القسم الرابع: التصدي لأزمات النظم الغذائية عن طريق دعم إنتاج الأطعمة المغذية وإتاحتها

تعزيز الإنتاج المحلي من الأطعمة المغذية والحث على استهلاك المنتجات المحلية من الأغذية:

عرض المنظمون الوطنيون طرق تعزيز القدرة على التصدي للأزمات بزيادة الإنتاج المحلي والحد من الاعتماد على الواردات عن طريق استحداث الاحتياطيات الإستراتيجية والتنويع في سلاسل التوريد بقصد خفض الأسعار. وجدير بالذكر أنه يُجرَى، في الوقت الراهن، إنشاء هذه الاحتياطيات الغذائية على أصعدة البلاد المعنية وكذلك على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وأورد المنظمون الوطنيون من بلدان منطقة الشرق الأدنى أنهم قد وضعوا الإرشادات بشأن سلاسل اكتساب القِيَم التي تُراعَى فيها السياقات والتأثر بالنزاعات في تلك المنطقة. أما المنظمون الوطنيون من إفريقيا، فعرضوا الكيفية التي يُجرَى بها إتاحة عدد متنوع من المحاصيل الغذائية في الأسواق المحلية لديهم في الوقت الراهن. وأما المنظمون الوطنيون من أوروبا، فقدَّموا عرضًا عامًا للطرق التي تسعى بها حكوماتهم إلى تعزيز معدلات الإنتاج الزراعي بقصد زيادة صادراتها وضمان التمتع بالإمدادات التي تكفي استخداماتها المحلية.

دعم المزارعين من أصحاب المشروعات الصغيرة:

كذلك، عرض المنظمون الوطنيون بالطرق التي يتلقى بها المزارعون وسائل الدعم الفني والمالي عن طريق القروض التي تُعطَى دون فوائد، وخطط الإعفاء الضريبي، والتغييرات في سياسات دعم الزراعة والطاقة، ومنها دعم الأسمدة والمساعدة على شراء المستلزمات والآلات الزراعية واستعمالها على نحو فعال. وقد بَيَّن بعض المنظمين الوطنيين أن المزارعين وتجار الجملة يعيدون التفاوض، في الوقت الراهن، بشأن العقود المبرمة بينهم لتعزيز الإنصاف فيها وزيادة الدعم لهؤلاء المزارعين، وهو ما يُمكِّن هؤلاء المزارعين من كسب قدر أكبر من الدخل يُعوِّضهم عن زيادة النفقات. وشدَّد المنظمون الوطنيون على ضرورة تقديم وسائل الدعم إلى المزارعين من أصحاب المشروعات الصغيرة ومزارعي الكفاف وكذلك النساء والشباب العاملين في المجال الزراعي؛ وذلك بتيسير سبلهم على تحصيل المستلزمات والتمويل في هذا الصدد. ويُجرَى، في بعض الأحوال، كذلك، تمكين المزارعين من تحصيل الأسمدة والبذور ووقود الآلات عن طريق القسائم التي تُوزَّع عليهم.

الاستثمار في البنية التحتية لدى البلاد المعنية وتعزيز قدرة نظم التوزيع والتركيز على المشروعات الصغرى والمتوسطة:

عرض المنظمون الوطنيون بالبيان الطرق التي تسعى بها حكوماتهم إلى تعزيز قدرة النظم الغذائية على التكيف مع الأوضاع القائمة والحد من مواطن الضعف لدى أصحاب المشروعات الصغيرة عن طريق زيادة الإنتاج المحلي، واستحداث المخازن الاحتياطية من الأغذية، واستحداث سلاسل التوريد المحلية لديها. وفي سبيل ذلك، تتولى هذه البلاد زيادة عدد مراكز التوزيع الزراعي، وتعزيز منشآت التخزين، والتوسع في خطط تأجير الآلات الزراعية، وإنشاء الطرق التي يمكن الاستعانة بها في مختلف الأحوال الجوية. ويُجرَى في تلك البلاد، كذلك، تقديم التدريب الفني على إدارة المخازن الزراعية وترشيد استعمال المياه في الري. وينتفع المزارعون بهذه التقنيات المستحدثة وغيرها من الابتكارات التي تعينهم على ترشيد استعمالهم الموارد الشحيحة لديهم، ومنها الماء والأسمدة. وشدد المشاركون، كذلك، على ضرورة تعزيز المصارحة بشأن إتاحة المستلزمات الزراعية والسلع الغذائية بقصد الحد من اختزان المواد الأساسية.

التوفيق بين الأهداف المنشودة من إحداث التحول في النظم الغذائية في الأمد البعيد مع ضرورات التصدي للأزمة في الأمد القريب:

عرض المنظمون الوطنيون المساعي المبذولة في سبيل متابعة تعزيز الإنتاج الزراعي في بلادهم وفق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2030 Agenda for Sustainable Development) وأهداف التنمية المستدامة. وشددوا، كذلك، على ضرورة حل المعضلة التي تتمثل في صعوبة التوفيق ما بين تعزيز الإنتاج الزراعي وتحقيق أهداف الاستدامة المتفق عليها والحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الوقت نفسه. وخلصوا من ذلك إلى أنه من الواجب أن تشتمل جميع الوسائل المتخذة للتدخل في هذه المسألة على الإجراءات اللازمة للتخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه؛ إذ إن هذه المسائل جميعها مرتبطة بعضها ببعض. ومعنى ذلك أنه من الواجب الامتناع عن النظر في تغير المناخ والأمن الغذائي بوصفهما مسألتين منفصلتين. وقد رأى المشاركون أن في هذه الأزمنة الراهنة فرصة سانحة لتوجيه الاهتمام إلى الاستعانة بالحلول المستديمة، ومنها الحد من استعمال الأسمدة الكيماوية والمبيدات؛ وذلك بتعزيز ترشيد استعمالها والاستعانة بالمنتجات العضوية إلى جانبها. ومن بين الحلول الأخرى، التي طُرِحت في هذا الصدد، ضرورة الحد من تلف الأغذية وإهدارها وتعزيز العادات الزراعية التي يُراعَى فيها حفظ البيئة. ولفت بعض المشاركين الأنظار إلى أن بعض المزارعين في أوروبا يُمنحَون، في الوقت الراهن، استثناءات مؤقتة لتمكينهم من تأجيل المساعي الرامية إلى إحداث التحول في ممارساتهم الزراعية لحفظ البيئة والتعجيل بزيادة الإنتاج.

تعزيز الإجراءات اللازمة لتحقيق استقرار الأسعار والحد من الالتباس في أوضاع الأسواق:

شدَّد المنظمون الوطنيون ، في جميع جلسات الحوار الإقليمية، على أنه لا غنى عن المحافظة على الانفتاح والمصارحة في مجال التجارة الدولية.

القسم الخامس: التصدي لأزمات النظم الغذائية بالتكفل بتمكين الناس من تحصيل الأغذية التي يحتاجون إليها.

التكفل بتمكين جميع الناس من تحصيل الأطعمة المغذية وحماية الحق في تحصيل الغذاء وتعزيز التمكين للضمانات الاجتماعية:

أورد المنظمون الوطنيون أن حكوماتهم الوطنية قد بدأت أعمال التقييم واستطلاع الآراء على صعيد العائلات المعنية، وركزت في ذلك أساسًا على النساء والأطفال؛ وذلك بقصد تقييم الآثار التي أتت بها أزمات الطاقة والغذاء والأزمات المالية، ومن ثم تحديد الفئات الأشد تضررًا منها. وأشار هؤلاء المنظمون الوطنيون إلى أنه من اللازم بالضرورة تحصيل المعلومات عن الفئات المُهدَّدة بهذه الأخطار من السكان، والنظر في تغير أوجه الضعف لديهم، وذلك للتمكن من تكييف مسارات العمل في النظم الغذائية في بلادهم للتصدي لتقلبات الأوضاع الراهنة.

وشدَّد المنظمون الوطنيون، على أهمية خطط الحماية الاجتماعية ووصفوا كيف يتم تعزيز برامج مكافحة الفقر وشبكات الأمان حتى يتمكنوا من حماية السكان الأكثر تضرراً. وقد أبقت بعض الحكومات على آليات تقديم المساعدات الاجتماعية التي وضعتها للإغاثة من وباء فيروس كورونا المستجد لتستكمل العمل بناءً عليها بقصد تعزيز الحماية للفئات الأشد استضعافًا لديها ومنها، حِزَم الحوافز التي تُقدَّم بدعم من الحكومات، والتي تُوجَّه إلى الفئات الأشد فقرًا في مجتمعاتها، والتوظيف المؤقت للعمال المُسرَّحين من القطاعات المتضررة من هذه الأزمات، ودعم المشروعات التجارية الصغيرة، وتقديم القروض من دون فوائد إلى رائدات الأعمال والعاطلين من الشباب في الأرياف، وتعزيز نطاق شمول شبكات الأمان، ومنح المواطنين إعفاءات ضريبية، ودعم الوقود والغاز.

كذلك، شدَّد المنظمون الوطنيون على ضرورة إعادة النظر في أجور الموظفين لتواكب الزيادات الحاصلة في النفقات المعيشية. وأورد أحد هؤلاء المشاركين أن الحد الأدنى للأجور لموظفي القطاع الخاص في بلاده قد رُفِع. وأكَّد المشاركون، في أثناء هذه المناقشة، على أن تمكين هذه الفئات، في بعض البلدان، لا سيما بلدان منطقة المحيط الهادئ، من تحصيل الحماية ضمن خطط الضمانات الاجتماعية الحكومية محدود، وأن ذلك أمر لا بد من الاهتمام به عاجلاً.

التمكين من تحصيل وسائل التدخل الغذائي المُحدَّدة لوقاية النساء والرُضَّع وصغار الأطفال من سوء التغذية:

أشار المنظمون الوطنيون إلى أن حكومات بلادهم قد وضعت على رأس أولوياتها تمكين جميع الناس من تحصيل الأطعمة المغذية التي يحتاجون إليها؛ وذلك بسبب زيادة نفقات الغذاء لدى العائلات في تلك البلاد. وطرح هؤلاء المشاركون، كذلك، مسألة المساعدات الاجتماعية التي استُحدِثت لضمان الأمن الغذائي وسلامة التغذية، فضلاً عن المقاربات المُوجَّهة إلى إتاحة الغذاء لمنع تفشي سوء التغذية، بوصفها من بين المقومات الأصيلة في الإستراتيجيات المعتمدة في بلادهم في هذا الصدد. ومن بين سبل التصدي للأزمات الحاصلة في هذا الشأن اعتماد الآليات الجادة لرصد أسعار الأغذية وتنظيمها، وتوزيع قسائم الأغذية المستمدة من المحاصيل الزراعية لتعزيز تمكين العائلات المحدودة الدخل من تحصيل الأطعمة المغذية، ومن ذلك تقديم البطاقات ذات الأرصدة النقدية التي تُمكِّنهم من شراء الفواكه والخضراوات واللحوم، وخفض ضرائب المبيعات بقصد تخفيض أسعار المواد الغذائية، وتعزيز إنتاج الأغذية المحلية، وتطوير الأسواق ومصارف الطعام لتمكين الناس من شراء المنتجات الغذائية الأساسية بأسعار مخفضة للغاية.

وقد أورد هؤلاء المنظمون الوطنيون ، أيضًا، مسألة تزايد أعداد العائلات، لا سيما النساء والأطفال وأبناء الشعوب الأصيلة منهم، مِمَّن يُشكِّل سوء التغذية خطرًا بالغًا يُحدِق بهم. وتُعطَى الأولوية، في هذا الشأن، لتمكين هذه العائلات المهددة بهذا الخطر من تحصيل الأطعمة المغذية، والاهتمام أساسًا بحاجات الحوامل والمُرضِعات والرُضَّع دون سن الثانية. وشدَّد المنظمون الوطنيون على أن حكوماتهم تود إعطاء الأولوية لتعزيز قدرة العائلات على تحمل نفقات تحصيل الوجبات الصحية؛ وذلك عن طريق التحول إلى النظم الغذائية التي تتسم باستدامتها؛ إذ إن ذلك من شأنه أن يضمن تمكين العائلات من المستضعفين من تحصيل الأصناف التي تناسبهم من الأطعمة المغذية إذا اعتُمِدت وسائل التدخل المجدية من الناحية الاقتصادية لخفض الأسعار التي يلزم المستهلك دفعها مقابل هذه الأطعمة.

وتسعى الحكومات الوطنية إلى خفض أسعار المواد الغذائية عن طريق تعطيل الرسوم المفروضة على الواردات والرسوم الجمركية التي تُحصَّل على المنتجات المشمولة ضمن مواد سلة الغذاء الأساسية، ومنها القمح وغيره من المنتجات الأساسية مثل الأعلاف. أما المعلومات المستمدة من تقارير رصد أسعار المواد الغذائية في الأسواق والبيانات الاجتماعية والاقتصادية التي تُحصَّل من الناس، فيُسترشَد بها في اتخاذ القرارات ويُستعَان بها على استشراف آثار زيادة الأسعار في مختلف فئات السكان؛ وهو ما يُمكِّن السلطات المعنية

من التصدي بِجِدِّيةٍ للمضاربة في هذه الأسعار، ويُساعِد على الحيلولة دون وقوعها. وتطرق المنظمون الوطنيون إلى بيان السبل التي تسلكها حكومات بلادهم في تخصيص الموارد الفنية والمالية في سبيل تحقيق ذلك.

وتناول المنظمون الوطنيون ، كذلك، المبادرات الأخرى المطروحة لضمان الأمن الغذائي، ومنها تعديل القوانين النافذة بشأن استحقاق أطفال المدارس للحصول على الوجبات المدرسية، والبرامج التي تُعنَى بتقديم المساعدات الغذائية إلى اللاجئين، ومشروعات التنمية التي يضطلع بها أبناء المجتمعات المحلية، ومنها زراعة الحدائق العامة لزيادة الإنتاج من الأطعمة المغذية في المناطق الحضرية.

القسم السادس: ضمان إحكام التنسيق والتمويل في المساعي المبذولة للإغاثة

جمع التمويل اللازم للأعمال العاجلة والبعيدة الأمد لنفع الناس والمجتمعات المُهدَّدة بالأخطار:

(أ) التنسيق في كل بلد من البلاد المعنية

شدَّد المنظمون الوطنيون في هذه الجلسات على ضرورة تعزيز تنسيق الجهود المبذولة للتصدي للأزمات في كل بلد من البلاد المعنية؛ وذلك بإشراك مختلف القطاعات الحكومية وغيرها من الجهات المعنية على تنوعها، ومنها المؤسسات العامة ومنتجي الأغذية، من أصحاب المشروعات الصغرى والكبرى على حد سواء، والمستهلكين ومؤسسات المجتمع المدني والشركات والمؤسسات الأكاديمية والوكالات التابعة للأمم المتحدة؛ فمن شأن ذلك أن يُعزِّز من ترشيد استخدام الموارد وتحقيق التآزر في الإجراءات التي تُتَّخذ للتصدي للأزمات. وتُوسِّع حكومات هذه البلاد، كذلك، من نطاق مشاوراتها مع روابط المزارعين والشركات والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الأخرى المعنية بالنظم الغذائية بقصد زيادة التوعية بالمسائل المعنية وتعزيز قدرة هذه الجهات مجتمعةً على التصدي للأزمات. وتتواصل هذه الحكومات، أيضًا، مع مؤسسات القطاع الخاص وتواصل التعاون معهم على للبحث عن خيارات تُمكِّن من إنتاج الغذاء وضمان جدية التدابير التي تُتَّخذ للتصدي للأزمات وجدواها.

(ب) تعزيز التنوع عند الاستعانة بالجهات المعنية

كذلك، شدَّد المنظمون الوطنيون على ضرورة التواصل مع الجهات المعنية على مختلف الأصعدة المجتمعية لإشراكها في هذه الجهود. وقد أورد المنظمون الوطنيون من بعض البلاد المعنية، لا سيما في القارة الآسيوية، أنهم يستعينون بالمنابر المتعددة الجهات والقائمة في الوقت الراهن على الصعيدين الإقليمي والمحلي لضمان متابعة مشاركة الجهات المعنية بهذه الجهود والتحاور معهم؛ وهي منابر التواصل نفسها التي استُعِين بها في التصدي لتفشي وباء فيروس كورونا المستجد والإغاثة منه. وترى الحكومات أن لهذه المنابر نفعها في استشراف آثار الاضطرابات في النظم الغذائية ونظم الطاقة والتمويل والاستعداد لها ومن ثم التصدي لها فور ظهورها. وثمة جهود أخرى تُبذَل في سبيل الاستعانة بمختلف الجهات المعنية التي تُمثِّل مختلف دوائر المصالح، التي تتداخل في غالب الأحيان، بين منتجي الأغذية وجهات تجهيزها من أصحاب المشروعات الصغيرة، وأبناء الشعوب الأصيلة، والمشروعات الصغرى والمتوسطة، والنساء والشباب.

(ج) التعاون مع المنظمات والشركاء المعنيين على الصعيد الدولي

تتعاون الحكومات تعاونًا وثيقًا مع الجهات المحلية والإقليمية التي تُمثِّل الشركاء الدوليين، لا سيما الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛ وذلك عن طريق المكاتب القُطْرِية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية (ومنها البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية) وغيرها من المؤسسات الدولية. وتتولى فرق العمل القُطرية التابعة للأمم المتحدة تقديم الدعم الفني والمساعدات على إنجاز المشروعات والاستشارات، فضلاً عن وسائل الدعم اللازمة لجمع التمويل، لا سيما لتعزيز إتاحة الأغذية المنتجة محليًا، والحد من نفقات استيراد الأغذية، وحفظ الزخم اللازم لإحداث التحول في النظم الغذائية. وقد شدَّد المشاركون، طوال أعمال جلسات الحوار الإقليمية هذه، على ضرورة مواصلة جمع التمويلات الضئيلة اللازمة لدعم الجهود المبذولة لإحداث هذا التحول.

(د) جمع المساعدات المالية

تسعى حكومات البلاد المعنية سعيًا جادًّا نحو جمع التمويل اللازم للبرامج والمشروعات التي يُجرَى تنفيذها بقصد التصدي للأزمات. وقد أورد عدد من فرق العمل القُطرية التابعة للأمم المتحدة أن بعض المقترحات قد قُدِّمت إلى الصندوق المشترك التابع للأمم المتحدة والمعني بأهداف التنمية المستدامة (UN Joint SDG Fund) بشأن الأعمال المشتركة التي تضطلع بها الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بالنيابة عن حكومات تلك البلدان؛ وتتلقى هذه البلدان الدعم بالتمويل العاجل في الوقت الراهن. وتسعى حكومات تلك البلدان إلى إشعار الجهات المانحة بحاجاتها هذه؛ ومن ذلك أن بعض الحكومات تعقد اجتماعات مع

الجهات المعنية بالتواصل والتنسيق لدى الائتلافات المشاركة في مؤتمر القمة المعنية بشؤون النظم الغذائية لدى الأمم المتحدة بقصد تحصيل المزيد من موارد التمويل. وقد أكَّد المنظمون الوطنيون من البلاد الميسورة الدخل على حاجة المجتمع الدولي إلى تنظيم وسائل الدعم التي تُقدَّم إلى تلك الحكومات لضمان تحقيق جدية صرف هذا الدعم وتحقيق الاستفادة المثلى منه. أما البلدان التي تعاني من صراعات دامية، فتُحدِق بها أخطار انعدام الأمن الغذائي، وتجابه حكوماتها ومؤسسات الإغاثة فيها صعوبات بالغة في جمع الأموال اللازمة لتلبية حاجاتها.

(هـ) التفاعل في الأعمال التي تُجرَى على الصعيد الدولي

أبدى المنظمون الوطنيون تقديرهم للمجالات المتاحة للتفاعل مع الشركاء المعنيين على الصعيد الدولي بقصد تلقي توصياتهم بخصوص الإجراءات اللازم اتخاذها لتحديد الأولويات والتعاون على تعزيز الجدية والجدوى في الجهود المبذولة للتصدي للأزمات. وما زالت جهود هؤلاء المشاركين تلقى آذانًا مصغية في الفعاليات ذات الصلة على الصعيد الدولي، والتي تُسهِم في إحداث التحول في النظم الغذائية في بلدان هؤلاء الشركاء، ومنها تلك الفعاليات التي تعقدها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمبادرات العالمية (ومنها مجموعة العشرين (G20) أو مجموعة السبع (G7)) وأعمال الإعداد للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP 27). غير أن المنظمين الوطنيين ما زالوا يُشدِّدون على حاجتهم إلى الدعم المالي الكافي في هذا الصدد.

القسم السابع: الخصوصيات الإقليمية

عرض الممثلون الإقليميون التابعون للأمم المتحدة، مِمَّن حضروا أعمال هذه الجلسة، الجهود التي يبذلونها، كل على صعيده الإقليمي، بقصد مضافرة المساعي التي تبذلها الجهات التابعة للأمم المتحدة في سبيل دعم تنفيذ المسارات في البلاد المعنية وإحداث التحول في النظم الغذائية فيها.

وقد اتضح، في أثناء الجلسة التي تمحورت حول منطقة **الشرق الأدنى وشمال إفريقيا**، أن عددًا من بلدان تلك المنطقة قد لحقها الضرر جراء الاضطرابات التي تتسبب فيها الصراعات الدامية فيها فضلاً عن الاضطرابات الحاصلة نتيجة تغير المناخ؛ وهو الوضع الذي اشتدت حدته في أعقاب اندلاع الحرب في أوكرانيا. فقد شهدت الأشهر الأخيرة ازديادًا في أعداد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، لا سيما النساء والأطفال. وهو ما كان مؤداه حدوث اضطرابات في النظم الغذائية ونزوح أعداد غفيرة من الناس في تلك البلاد. وتواجه حكومات هذه البلدان المصاعب في سعيها إلى تحصيل الدعم المالي من شركائهم المعنيين بشؤون التنمية.

وأشار المنظمون الوطنيون من هذه البلدان إلى الخطر الذي يُحدِق بالنظم الغذائية والأمن الغذائي فيها بسبب تغير المناخ وشح المياه. وتتشابه بلدان هذه المنطقة من ناحية العقبات التي تعترض سبلها في هذا الشأن؛ وإن تفاوتت من ناحية الدخل والموارد المتاحة للناس فيها. وتستعد الحكومات في هذه المنطقة لدعم الناس على ما يجابهونه من صعوبات ستتفاقم حدتها في السنوات المقبلة بسبب ارتفاع درجات الحرارة وشح المياه. ويرى عدد من المشاركين أن تطوير الغابات أمرًا مهمًا للتخفيف من وطأة هذه الأزمات. وقد تداول المنظمون الوطنيون ، كذلك، بشأن المجالات الإستراتيجية المتاحة للتوسع في الزراعة (ومنها تعزيز مرافق البنية التحتية، ومن ذلك مثلاً إنشاء الطرق التي تصلح في مختلف الأحوال الجوية) واستحداث الاحتياطيات الإستراتيجية لضمان ترشيد استعمال الموارد والحد من تلف المحاصيل. ويعكف هؤلاء المشاركون، أيضًا، على استحداث الوسائل التي يُمكِن الاستعانة بها في مختلف مراحل سلاسل الإمداد بالقيم الغذائية بقصد إحداث أثر ينتفع الناس به.

أما المنظمون الوطنيون من بلدان **آسيا والمحيط الهادئ**، فأفادوا بأن كثيرًا من الحكومات في بلدانهم قد أبقت على الإجراءات التي استحدثتها سابقًا بقصد التصدي للأزمات الاقتصادية التي أتى بها وباء فيروس كورونا المستجد؛ إذ ما زالت الاضطرابات المستمرة في النظم الغذائية لدى تلك البلاد تؤثر في الناس هنالك، لا سيما أولئك الذين يعانون من الفقر. ويُضَاف على ذلك أن تلك البلاد تتضرر، أيضًا، من الأزمات التي تسببها الأحوال الجوية العصيبة، ومنها الجفاف والعواصف وما يرتبط بها، في غالب الأحوال، من انهيارات أرضية وسيول، فضلاً عن غير ذلك من الأضرار التي تأتي بها الكوارث الطبيعية، ومنها انفجار البراكين. وفي خضم الأضرار التي تلحق بالنظم الغذائية في تلك البلاد بسبب هذه الأزمات تتجلى أهمية تنفيذ مسارات العمل التي تهدف إلى إحداث التحول في النظم الغذائية لديها بقصد إغاثة الناس فيها مِمَّا يلحق بهم من ضعف وتوجيه الاهتمام، في المقام الأول، إلى تعزيز قدرة هذه النظم الغذائية على التكيف مع تلك الأزمات. وما زال المنظمون الوطنيون من هذه البلدان يسترشدون بالنتائج التي خلصت إليها جلسات الحوار التي عُقِدت في بلدانهم بشأن النظم الغذائية فيها، وما زالوا كذلك محتفظين بتلك المنابر – على اختلاف أصعدتها وتعدد الجهات المعنية بها – بقصد التركيز على استحداث نظم غذائية أشد قدرة على التكيف مع الأزمات الحاصلة على صعيد كل بلد منها بوجه عام وعلى الأصعدة الداخلية فيه. ويسعى أولئك الذين يعانون من الفقر المدقع في هذه البلدان إلى التكيف مع الزيادات الحادة في نفقات تحصيل المواد التي تلزمهم من السلع الغذائية المشمولة في سلة الغذاء الأساسية؛ بل يُضطَّرون في بعض الأحوال إلى التقليل للغاية من مقادير المواد

الغذائية التي يتناولونها. ولا بد، من ثم، من تمكين هؤلاء الناس من تحصيل الضمانات الاجتماعية، ومنها شبكات الأمان المخصصة لإغاثتهم؛ وإن لم يُفرَغ من تهيئتها تمامًا في بعض بلدان تلك المنطقة.

وأما المنظمون الوطنيون من منطقة **أوروبا وآسيا الوسطى**، فعرضوا الآثار التي لحقت ببلادهم نتيجة زيادة نفقات الطاقة والغذاء والأسمدة. وشدَّدوا، كذلك، على ضرورة تطوير الزراعة في بلادهم لضمان أمنها الغذائي وتعزيز قدرتها في مجال التصدير. ذلك أنه من الظاهر أن الغذاء متاح في هذه البلدان، غير أنه يتعذَّر على كثير من الناس في الواقع تحصيله لأنهم لا يستطيعون تحمل التكلفة. فالحكومات والجهات المعنية في البلدان المحيطة بأوكرانيا ترى أنه من مسؤوليتهم دعم نقل الغلال التي تُنتِجها أوكرانيا وتخزينها. ويُضَاف على ذلك أن البلاد الميسورة الدخل، في هذه المنطقة، تضطلع باتخاذ الإجراءات المنظمة في سبيل تقديم الدعم إلى مناطق أخرى في مختلف أنحاء العالم. وسلَّط بعض المنظمين الوطنيين ، من هذه المنطقة، الضوء على المواقف العصيبة التي تقتضي من هذه الحكومات المفاضلة ما بين سعيها إلى زيادة إنتاجها من الغذاء والتزامها بتحقيق الأهداف التي وضعتها بشأن القضاء تمامًا على انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. فتسعى هذه الحكومات، في بعض الأحوال، إلى تأجيل المواعيد التي يُنتظَر منها فيها الوفاء بالأهداف التي وضعتها من ناحية التصدي لتغير المناخ، ويحملها على ذلك الخوف من أن ينتهي بها المطاف إلى المعاناة من قلة إنتاج الغذاء في الأشهر المقبلة حال التزامها بخفض نسب المستلزمات أو تقليل معدلات الإنتاج للوفاء بهذه الأهداف ذات الصلة بالمناخ. وفي هذا التعقيب إشارة إلى الحاجة الملحة لتقديم الدعم العاجل إلى هذه البلدان بما يُمكِّنها من التصدي لهذا الوضع العاجل من ناحية تغير المناخ وتعزيز إنتاج الغذاء، في الوقت ذاته.

وتلا ذلك العرض الذي قدمه المنظمون الوطنيون من **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**، وتناولوا فيه **طرق** عملهم الجاد بتحديث مسارات إحداث التحول في النظم الغذائية في بلادهم؛ إذ يسترشدون بهذه المسارات في توجيه دفة هذا التحول المراد إحداثه، فضلاً عن استعانتهم بإجراءات أخرى على مواجهة الاضطرابات الحاصلة في النظم الغذائية لديهم. وتمحور البيان الذي أدلى به هؤلاء المشاركون على الجهود المنظمة التي تُبذَل في سبيل تعزيز قدرة الناس على التكيف مع الأزمات من ناحية سبل كسب العيش لديهم، ومن ذلك التكفل بحماية المستضعفين، ومنهم منتجي الأغذية من ذوي المشروعات الصغيرة، عن طريق خفض الضرائب وتقديم الإعانات من المواد الأساسية. غير أن وسائل التدخل هذه تتباطأ وتيرتها في البلدان التي تشهد تغيرًا في الحكومات، والتي يبذل المنظمون الوطنيون فيها قصارى جهدهم في سبيل حفظ الزخم في مسارات العمل فيها. وقد طلب المشاركون من هذه البلدان مزيدًا من المعلومات بشأن طريق العمل التي سيتبعها المركز المعني بتنسيق شؤون النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة في الأشهر المقبلة، وكذلك الأعمال اللازمة لمؤتمر التقييم المقرر عقده عام 2023 (2023 Stocktaking Moment)، فضلاً عن سبل التعرف إلى الائتلافات فيه والتفاعل معها.

وأما المنظمون الوطنيون من بلدان **إفريقيا**، فقد طرحوا ما لديهم من الشواغل بشأن تغير المناخ بسبب ما أتى به من أضرار لحقت بالإنتاج الزراعي والزراعة الرعوية في هذه القارة نتيجة الجفاف وانقطاع الأمطار أو هطولها بغزارة والفيضانات. وزاد على ذلك ما تشهده بلدان هذه القارة من وقائع غير مسبوقة، ومنها الأمراض التي تفتك بالطيور والماشية، مثل إنفلونزا الطيور وحمى الوادي المتصدع، واشتداد تفشي الآفات الجائرة مثل الجراد الصحراوي. وقد أورد هؤلاء المنظمون الوطنيون، كذلك، أن حكومات بلادهم تعيد في الوقت الراهن ترتيب أولويات السياسات والمخصصات المالية لديها من ناحية النظم الغذائية بسبب الحاجات الماسة التي أتت بها الأزمة الراهنة. وتعمل الحكومات، في مختلف بلدان القارة الإفريقية، على تعزيز قدرة هذه النظم الغذائية على التصدي لهذه الأزمة؛ وذلك عن طريق تسخير الإمكانات المحلية لذلك. ومن السبل التي تتبعها مختلف الحكومات في هذه القارة تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي، وإنتاج الأسمدة العضوية المحلية، وتعزيز مرافق البنية التحتية لشبكات الطرق لديها، وزيادة فرص توظيف الشباب فيها، وإتاحة المزيد من الأراضي للجمعيات التعاونية المعنية بالزراعة الرعوية. ويرى عدد من هؤلاء المنظمين الوطنيين أن تعزيز نظم الإنذار المبكر من شأنه أن يُعزِّز من استعداد هذه الحكومات للتخفيف من وطأة تبعات الأزمات الراهنة. ولذلك، يُجرَى تقصير المدد المحددة لإجراء أعمال التقييم بقصد تعزيز قدرة نظم الإنذار المبكر هذه، ويُجرَى كذلك إعادة توجيه الموازنات في هذا الصدد في خضم ما تُوجِبه الأحوال الراهنة من ضرورة التعجيل بإنجاز هذه الأعمال.

القسم الثامن: مجالات الاهتمام المستجدة

شدَّد المنظمون الوطنيون، طوال هذه الجلسات، على القيمة المنوطة بالمسارات الوطنية وتنسيق الأعمال بشأنها. وانصب تركيزهم، في جميع الجلسات، على تعزيز القدرة على التصدي للأزمات، ومن ذلك ما يكون بزيادة الإنتاج المحلي لدى البلدان المعنية، واستحداث المخازن المُوجَّهة نحو أهداف بعينها، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الاختزان. وحدَّد هؤلاء المشاركون، كذلك، بعض المجالات التي يلزم تضمينها في مسارات العمل في بلادهم. ومن ذلك أن المشاركين من بلدان إفريقيا قد شدَّدوا على ضرورة الاستعانة بالنظم والأدوات اللازمة للإنذار المبكر لاستشراف التبعات البعيدة الأمدة لأزمات بعينها.

وقد خلص المشاركون، بوجه عام، إلى تأكيد ست توصيات من بين تلك المشمولة في بيان الإحاطة الثاني الصادر من مجموعة العمل التابعة للأمين العام للأمم المتحدة والمعنية بشؤون الإغاثة من الأزمات العالمية (GCRG)؛ ويُقصَد بها ضمان تعزيز قدرة النظم الغذائية على التصدي للأزمات وتحقيق الاستدامة والإنصاف فيها

اولاً: **استشراف آثار أزمات النظم الغذائية والاستعداد لما يتعذَّر استشرافه منها**، وذلك في **مختلف** المجالات بقصد ضمان تحقيق الاستقرار المجتمعي والسياسي في مجمله، دون استثناء. وتبرز الحاجة إلى ذلك في بلدان منطقة المحيط الهادئ؛ إذ تستلزم الأحوال استحداث نظم ضمانات اجتماعية بعينها لإغاثة الناس هنالك من أوجه الضعف التي تنال منهم.

ثانياً: **الحد من الالتباس في الأسواق والإسهام في تحقيق الاستقرار في أسعار المواد الغذائية والأسمدة**؛ وذلك بتعزيز الانفتاح والمصارحة في التجارة الدولية وزيادة التمكين من تحصيل المعلومات بشأن الأسواق (ومن ذلك ما يُمكِن تحصيله عن طريق منظومة معلومات الأسواق الزراعية (Agricultural Market Information System)).

ثالثاً: **توجيه الاهتمام إلى المستضعفين بما يحول دون انزلاقهم في هوة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية**؛ وذلك بتحديد الفئات المُهدَّدة بالفقر المدقع، وتوجيه الاهتمام إلى تأمين سبل كسب العيش لديهم وحفظ أرواحهم.

رابعاً: تعزيز الموارد المتاحة لتقديم المساعدات الإنسانية الغذائية **ورفع القيود عن تصدير المشتريات الغذائية اللازمة لتقديم مساعدات الإغاثة هذه.**

خامساً: **تحقيق التكافل بين مختلف البلدان.** وقد شدَّد المنظمون الوطنيون على ضرورة تحقيق التكافل بين مختلف بلدان العالم، وضرورة أن تبادر البلاد الميسورة الدخل والكيانات المتعددة الجهات إلى تقديم إمداد البلدان المحدودة الدخل بوسائل الدعم العاجل والمتسق والجاد، للمساعدة على إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فلا سبيل لبلدان العالم إلى الاستغناء عن ذلك إن أرادت حفظ كوكب الأرض وأهله من الأخطار التي تلوح في الآفاق. وينبغي، في هذا الشأن، توجيه الاهتمام خاصةً إلى حكومات تلك البلدان غير المؤهلة لتلقي الأموال من المؤسسة الدولية للتنمية (International Development Association).

سادساً: **الاستعانة بالمعلومات التي تُحصَّل من كل بلد** للوقوف **على قدر الحاجة إلى اعتماد مسارات بعينها لإحداث التحول في النظم الغذائية فيه**، ومن ثم تلبية حاجات الشعوب والمناطق المستضعفة والإسهام في تعزيز قدرتها على التصدي للأزمات الحاصلة في الوقت الراهن. ومعنى ذلك أنه من الواجب تحصيل المعلومات الدقيقة بشأن التجارب التي يخوضها الناس على اختلاف فئاتهم، ومن مختلف المناطق والبلاد؛ على أن يُجرَى ذلك على فترات منتظمة، وأن يُستنَد في هذه المعلومات على البيانات الدقيقة في حينها، والتي تُصنَّف حسب الجنس والعمر والمكان والعمل والفئة الاجتماعية.

القسم التاسع: تطلع المنظمين الوطنيين إلى عقد المزيد من جلسات الحوار مستقبلاً

أبدى المنظمون الوطنيون من البلدان المعنية تقديرهم البالغ لجلسات الحوار هذه، وأعربوا عن رغبتهم في التعاون مع المركز على التخطيط لجلسات الحوار المماثلة مستقبلاً وصياغة الغايات المنشودة منها، فضلاً عن رغبتهم في الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن الطرق التي سيسلكها المركز في التنسيق بين نظم الدعم لمختلف البلاد والمسؤوليات التي ستضطلع بها مختلف البلدان في الجهود المبذولة نحو إحداث التحول في النظم الغذائية لديها، ضمن ما يُزمَع تناوله في مؤتمر التقييم المقرر عقده العام المقبل (2023 Stocktaking Moment)، وكذلك الاجتماعات المزمع عقدها حضوريًا في العاصمة الإيطالية روما والتي ستشارك فيها البعثات الدائمة هنالك.

وأعرب المنظمون الوطنيون عن رغبتهم في مواصلة التفاعل فيما بينهم، والجمع بين الإستراتيجيات التي تعتمدها البلاد المعنية فرادى وجمعًا. وأبدى أولئك المشاركون المعنيون بجهود التصدي للأزمات، في كل جلسة من هذه الجلسات، تقديرهم البالغ للتفاعل الحاصل فيها.

وأبدى المنظمون الوطنيون ، أيضًا، حرصهم على التعاون مع الائتلافات التي شُكِّلت في القمة المعنية بشؤون النظم الغذائية، فضلاً عن استعدادهم لذلك، وأبدوا تطلعهم إلى تحصيل المساعدة من هذه الائتلافات في سبيل تحصيل المزيد من التمويل اللازم لتنفيذ مسارات العمل لديهم، وطلبوا تحصيل قائمة مُحدَّثة لهذه الائتلافات وبيانات التواصل معها.

القسم العاشر: النقاط الختامية

وفي ختام جلسات الحوار هذه، أعلن السيد ستيفانوس فوتيو (Stefanos Fotiou)، مدير المركز المعني بتنسيق شؤون النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة، أن أحد البيانات الموجزة بشأن جلسات الحوار الإقليمية هذه سيشتمل على بيان بعض الجهود التي تبذلها البلاد المعنية منفردة ومجتمعة في سبيل التصدي للأزمات في المناطق التي تُعنَى بها هذه الجلسات. وأفاد، كذلك، بأن هذا البيان الموجز

ستُجرَى مشاركته في عدد من المنتديات بقصد عرض سبل التصدي لهذه الأزمات على تعددها، وأنه سيُجرَى قريبًا إطلاع المشاركين على بيانات التواصل مع الائتلافات التي شُكِّلت في القمة المعنية بشؤون النظم الغذائية، فضلاً عن المعلومات بشأن مؤتمر التقييم المقرر عقده العام المقبل (2023 Stocktaking Moment). وتوجَّه السيد «فوتيو»، في الختام، بالشكر إلى المشاركين لمشاركتهم في هذه الجلسات، وأكَّد أنه من المزمع تحديد المواعيد لعقد مزيد من جلسات الحوار الإقليمية المماثلة.

كذلك، أدلى السيد «ديفيد نبارو» (David Nabarro)، الرئيس المشارك لدى مجموعة العمل التابعة للأمين العام للأمم المتحدة والمعنية بشؤون الإغاثة من الأزمات العالمية (GCRG)، بتعقيب وجيز في ختام كل جلسة من هذه الجلسات، وشدَّد على أنه ثمة كثير من المُسبِّبات التي تُسهِم في حدوث انعدام الأمن الغذائي والفقر في كل منطقة من المناطق التي عُنِيت بها هذه الجلسات. وقال، كذلك، إن هذه المُسبِّبات ترتبط بعضها ببعض؛ إذ إن لها آثارها في كل بلد من البلدان المعنية، فضلاً عن آثارها في مختلف الفئات في هذه البلدان إجمالاً. وقد عرض المنظمون الوطنيون مختلف الطرق التي يُجرَى بها استحداث سبل الإغاثة المتكاملة وتنفيذها، مشيرين في الوقت نفسه إلى وسائل الدعم اللازمة لإنجاز ذلك على نحو أشد جدية وجدوى. وتعقيبًا على ذلك، شدَّد السيد «نبارو» على أن سبل الإغاثة هذه تتسق مع التوصيات المطروحة بشأن سياسات التصدي للأزمات، والتي وردت في بيانات الإحاطة الثلاثة الصادرة من مجموعة العمل التابعة للأمين العام للأمم المتحدة والمعنية بشؤون الإغاثة من الأزمات العالمية (GCRG)، والتي صدر أولها في شهر أبريل (نيسان) من العام الجاري.[2] وقد قُدِّمت بيانات التجارب، التي عرضها المنظمون الوطنيون في جلسات الحوار الإقليمية هذه، إلى مجموعة العمل التابعة للأمين العام للأمم المتحدة والمعنية بشؤون الإغاثة من الأزمات العالمية (GCRG) للاطلاع عليها.

وثمة أدلة دامغة على أن مسارات إحداث التحول في النظم الغذائية ما زالت تحتل موقعًا مركزيًا في السياقات التنموية لدى معظم البلدان. وباستطاعتنا، على نحو ما تقدم ذكره إجمالاً، أن نستخلص من ذلك دروسًا بليغة بشأن التعافي من هذه الأزمات المتواصلة التي تؤثر في الأمن الغذائي ومن الطرق التي تتصدى بها الحكومات لهذه الأزمات. من أكثر الرسائل المقلقة من الدول أن هناك تهديدًا لتقليل الطموح لتحقيق الالتزامات السابقة مثل الأهداف المناخية وأهداف التنمية المستدامة. لا ينبغي السماح بحدوث ذلك ويجب على المجتمع الدولي أن يتوصل إلى حلول من شأنها دعم أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها من خلال تعزيز قدرة البلدان على تحولات النظم الغذائية التي من شأنها تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

[2] يشتمل الملحق الثاني على بيان الروابط المؤدية إلى هذه البيانات الثلاثة الصادر من مجموعة العمل هذه (GCRG).

الملحق الأول: مشاركة البلدان المعنية في جلسات الحوار الإقليمية التي عُقِدت في شهر يوليو (تموز) عام 2022

شارك في جلسات الحوار الإقليمية هذه فرق عمل من ستين (60) بلدًا، فضلاً عن المشاركين من الاتحاد الأوروبي.

- فقد استُمِع في الجلسة التي عُنِيت بمنطقة **الشرق الأدنى وشمال إفريقيا**، إلى البيانات التي قدمتها فرق العمل من **ستة (6) بلدان**؛ وهي: الجزائر، وبنين، والعراق، والأردن، وقطر، والسودان. وقد حضرها المنظمون الوطنيون من بنين والعراق والسودان.
- واستُمِع في الجلسة التي عُنِيت بمنطقة **آسيا وبلدان المحيط الهادئ**، إلى البيانات التي قدمتها فرق العمل من **احدى عشر (11) بلدًا**؛ وهي: أستراليا، وكمبوديا، واليابان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ونيبال، وبالاو، وجمهورية كوريا، وساموا، وتايلاند، وتيمور الشرقية، وتونغا. وقد حضرها المنظمون الوطنيون من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وساموا، وتيمور الشرقية، وتونغا.
- وأما الجلسة التي عُقِدت بشأن منطقة **أوروبا وآسيا الوسطى**، فقد استُمِع فيها إلى البيانات التي قدمتها فرق العمل من **أربعة عشر (14) بلدًا، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي**؛ وهي: أرمينيا، والدنمرك، وفنلندا، وجورجيا، وألمانيا، والمجر، ولاتفيا، والنرويج، وإسبانيا، وسويسرا، وطاجيكستان، وتركيا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، فضلاً عن المفوضية الأوروبية. وقد حضرها المنظمون الوطنيون من أرمينيا، وفنلندا، وجورجيا، والمجر، ولاتفيا، وإسبانيا، وأوكرانيا.
- واستُمِع في الجلسة التي عُنِيت بمنطقة **أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي**، إلى البيانات التي قدمتها فرق العمل من **أحد عشر (11) بلدًا**؛ وهي: الأرجنتين، وبليز، وتشيلي، وكولومبيا، وجمهورية الدومينيكان، والإكوادور، والسلفادور، وغواتيمالا، وهايتي، وهندوراس، وبنما. وقد حضرها المنظمون الوطنيون من هايتي وبليز.
- واستُمِع في الجلسة التي عُنِيت بمنطقة **إفريقيا**، إلى البيانات التي قدمتها فرق العمل من **ستة عشر (16) بلدًا**؛ وهي: بنين، وبوروندي، والكونغو، وساحل العاج، وإسواتيني، والغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وكينيا، وليسوتو، وليبيريا، وموريشيوس، والصومال، وجنوب إفريقيا، وزامبيا. وحضرها المنظمون الوطنيون من بنين، وبوروندي، وغانا، وليسوتو، وليبيريا، وجنوب إفريقيا.

ووُجِّت الدعوة إلى المنظمين الوطنيين إلى الإدلاء ببياناتهم ردًّا على الأسئلة التي طُرِحت؛ وذلك قبل بدء كل جلسة من هذه الجلسات. ووردت البيانات المكتوبة بشأن ذلك من **سبعة عشر (17) بلدًا**؛ وهي: بوروندي، وكمبوديا، والكاميرون، والدنمرك، وجورجيا، والأردن، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولاتفيا، والمغرب، وناميبيا، وجمهورية كوريا، وقطر، وصربيا، والسودان، وتركيا، والمملكة المتحدة، واليمن. وتعذَّر على فرق العمل من الكاميرون والمغرب وناميبيا وصربيا حضور جلسات الحوار الإقليمية هذه، وأرسل كل منهم بدلاً من ذلك بيانه مكتوبًا لضمان النظر فيها في هذه الجلسات.

الملحق الثاني: بيان الروابط المؤدية إلى هذه البيانات الثلاثة الصادرة من مجموعة العمل التابعة للأمين العام للأمم المتحدة والمعنية بشؤون الإغاثة من الأزمات العالمية (GCRG) والتوصيات بشأن السياسات

بيان الإحاطة الأول الصادر من مجموعة العمل التابعة للأمين العام للأمم المتحدة والمعنية بشؤون الإغاثة من الأزمات العالمية (GCRG): آثار الحرب الدائرة في أوكرانيا في النظم الغذائية ونظم الطاقة والغذاء على الصعيد العالمي (بتاريخ 13 أبريل (نيسان) 2022).

بيان الإحاطة الثاني الصادر من مجموعة العمل التابعة للأمين العام للأمم المتحدة والمعنية بشؤون الإغاثة من الأزمات العالمية (GCRG): آثار الحرب الدائرة في أوكرانيا: المليارات من الناس يعانون من أشد أزمات ارتفاع نفقات المعيشة منذ عقود (بتاريخ 8 يونيو (حزيران) 2022).

بيان الإحاطة الثالث الصادر من مجموعة العمل التابعة للأمين العام للأمم المتحدة والمعنية بشؤون الإغاثة من الأزمات العالمية (GCRG): آثار الحرب الدائرة في أوكرانيا: أزمة الطاقة (أغسطس (آب) 2022).